البصريون يعلون لـ (المدى):

الدستور هو الحجر الاساس لبناء دولتنا الفتية

البصرة / عبد الحسين الغراوي

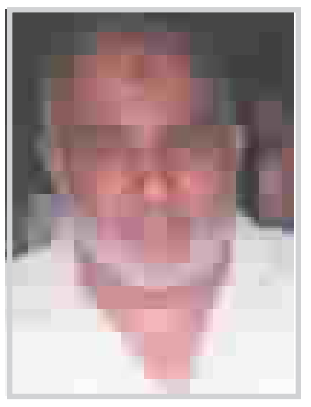

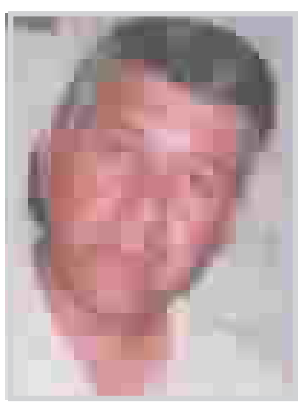
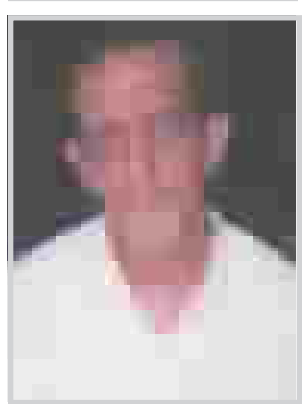

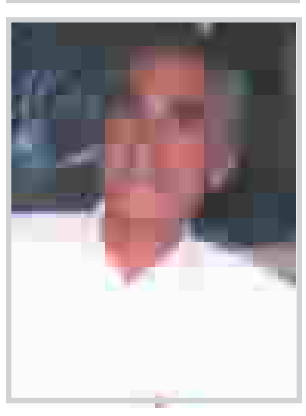
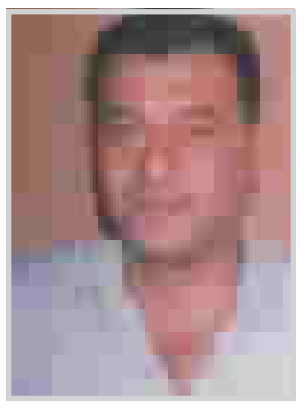

تجربة كتابة الدستور والخروج به الى الواقع العملي والتطبيقي بعد الاستفتاء عليه من قبل الشعب في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥ تجربة تحتاج الى فهم ودعم جماهيري ووطني كي يصبح وثيقة الوطن الرسمية والهوية الوطنية للعراقيين بعد المخاض العسير الذي رافق كتابة وصياغة مسودته التي واجهت صعوبات كثيرة ووجهات نظر مختلفة.

في ما يأتي عدد من آراء البصريين بالدستور وبالمحصلة قبل ان يقول الشعب كلمته في الاستفتاء عليه.

بنود للحرية

طالب عبد العزيز شاعر ومدير تحرير الزميلة صحيفة المنارة الصادرة في البصرة قال: ديباجة الدستور تدل عليه، وليس فيه، ما يطمئن على الحريات فصبغته الدينية طاغية كنا نأمل ان نقرأ فيه هامشا عريضا للحريات وهذه نتيجة اكيدة لضيق المشاركة الشعبية في كتابته.

بناء الثقة

أما الدكتور العذاري الاستاذ في جامعة البصرة فيرى ان من المفروض ان يكتب الدستور (القانون العام) بمنظور مستقبلي، اما عامل التشكك الذي رافق كتابته فانه يرغم المواطن على التشكك والارتياب وانا اعتقد ان الاقبال على الدستور سيكون ضعيفا وهذا ناتج عن ازمة الثقة بين واقع المواطن العراقي المأساوي والكتابة المعلنة للدستور على الحكومة ان تعيد الثقة المفقودة مع الناس نحن بحاجة الى المحاورة وانجاز دستور يضمن حقوق وحريات جميع العراقيين.

الدستور والدولة

يقول المواطن مصطفى حميد جاسم: لا بد ان يأخذ بنظر الاعتبار كل طموحات الشعب العراقي.. الدستور في كل العالم يشكل القاعدة الاساسية للدولة وتراعى فيه حقوق المواطن ما دام الدستور هو الذي ينظم عمل الدولة ويدعمها قانونيا لبناء تجربة دستورية.

الطالب عبد الحسين طاهر.. قال: نأمل لدستورنا الجديد ان يكون حارسا للحريات الاساسية للانسان كما هو معروف في الدساتير العالمية وان يكون متماشيا مع تطلعات الشعب العراقي ومنصفا لمعاناته التي عاشها على مدى ثلاثة عقود من الحكم المباد..

الاستفتاء والعاطفة

وقال القاص مجيد جاسم العلي رئيس اتحاد ادباء البصرة: لا بد هنا من ان نأخذ بالحسبان مسألة ارضاء اكبر نسبة من ابناء الشعب الذين لهم الصوت الفاصل في موافقتهم على الدستور، ولكي يتم ذلك ينبغي ان تترك لهم الفرصة الكافية لكي يمعنوا جيدا بمسودة الدستور ومضامينه ومواده وبنوده، عند ذاك ستكون محصلة ارائهم نتيجة القبول الواعي، او الرفض الواعي، لا ان يصوت الناس استجابة لفئة معينة مأخوذين بتيار العاطفة، املنا ان يلبي الدستور طموح اكبر نسبة من ابناء الشعب، فالدستور هو الحجر الاساس لبناء دولتنا الفتية وعلى الجميع ان يتكاتفوا من اجل انجاح هذا المشروع الوطني.

المصلحة الوطنية

الشاعر عمار كاصد عبر عن رأيه في الدستور وصياغته ودور الشعب في التصويت عليه وقال:

تعد عملية كتابة الدستور العراقي انتقالة وانعطافة كبيرة في تأريخ العراق الحديث عراق ما بعد سقوط الطاغية، كما انه انموذج لمشروع حضاري يهم حياة العراقيين وخطوة متقدمة على طريق تحقيق حياة حرة مبنية على المساواة والعدل منصرفة للحقوق والواجبات، لاسيما ان العراقيين لم يعيشوا منذ ٤٠ عاما في ظل دستور دائم يضمن حقوق الشعب العراقي بجميع اطيافه وشرائحه.. ولا بد هنا من ان يتجاوز المعنيون بصياغة الدستور واقراره كل الخلافات لان المصلحة الوطنية تتطلب من الجميع العمل بنكران ذات واخلاص ولا بد في هذه الحالة من ترحيل بعض النقاط في المرحلة المقبلة.. وايجاد صيغة تقبل بها الاطراف المختلفة.

ويرى المواطن فاضل حسن الكعبي ان الدستور هو طموح العراقيين الذين انتظروه طويلا، وهو قاعدة رصينة لمسيرتهم الوطنية والديمقراطية وهو منبع للوحدة لكل مكونات الشعب العراقي الاساسية للحياة.. ونحن نرى ان ولادة الدستور بعد اقراره بأنه السراج الذي يضيء مسيرة العراقيين وتطلعاتهم في بناء دولتهم العراقية الجديدة المنتخبة من روح الدستور وقوة وارادة الشعب العراقي لان الدستور سيصب في كل روافد الحياة ليمنحها التواصل والاستمرار في بناء نهضة العراق الجديد وترسيخ مبادئ العدل والحقوق والمساواة فيه.

ثقافة دستورية

الحرية:
وهي الرغبة الملحة للاحتفاظ بذلك الوسط الذي يوفر الفرص للناس لكي يظهروا ذواتهم في احسن احوالها. كذلك يمكن ان يقال عنها، عبارة عن حق أي فرد لان يعمل ما لا يعارض حقوق الاخرين.
والحرية على اصناف رئيسة اربعة، ويدخل في كل صنف انواع مختلفة وهي:

حرية العقيدة:
من المعروف ان لدى الجنس البشري قيماً وهي تشكل غايات بذاتها. أي ان الانسان يتطلبها ويسعى اليها بذاتها.. لا لسبب اخر، ومن جملة تلك القيم الجمال والحقيقة والخير والسعادة.. ويمكن قياس رقي الامم بدرجة تقمصها هذه القيم في افرادها وفي تشكيلاتها الاجتماعية.

حرية الاجتماع:
ان حرية التعبير عن الرأي تستوجب المناقشة وتبادل الاراء كتابة عن طريق التأليف والنشر ونطقا بواسطة المحادثة والخطاب، وان اثر تلك الحرية يكون أشد تحت ظل حرية اخرى هي حرية الاجتماع.

حرية تشكيل الجمعيات والاحزاب:
ان حرية التعبير عن الرأي تكون مبتورة اذا لم يقرن بها انشاء الجمعيات والمنظمات السياسية الحزبية، اذ ان قابليات الانسان كفرد تكون ضئيلة وضعيفة ولا تتكامل الا بالتكتل والعمل المشترك. والتكتل يورث قوة سياسية واقتصادية تجعل للرأي وزنا وللعمل نجاحا.
فالدستور يجب أن يضمن حرية تأليف الاحزاب والجمعيات بصورة مطلقة ما دامت غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وان يضمن حرية قيامها بأي نشاط لا يرمي الى تهديد سلامة الدولة او الاخلال بالاداب العامة.

الحرية الشخصية:
هي حق الفرد بالقيام بأي عمل يشاء، حسب طريقته التي يرتضيها، او الامتناع عن القيام به، على ان لا يسبب ذلك اعتداء على حقوق الاخرين، وحقه بأن يكون آمنا على نفسه من الجور والارهاب والتعذيب. وكذلك ان يكون آمنا من التوقيف او العقاب من دون مسوغ قانوني.

حرية المسكن وسرية المراسلات:
الانسان مصون من التدخل التحكمي غير المشروع في حياته الخاصة او في عائلته او في منزله او في مراسلاته، وكذلك من المساس بشرفه وسمعته، ولكل انسان حق الالتجاء الى القانون للتظلم من مثل هذا التدخل بشؤونه ان وجد.

قراءة مستقلة في الفيدرالية

المحامي / حميد طارش الساعدي

الفيدرالية التي اثارت الجدل، واصبح التوافق عليها صعبا وينظر اليها بأنها امر واقع في اقليم كردستان وليس حقا طبيعيا وسياسيا ومحاولة اعتبارها امرا استثنائيا اضطر من كتب مسودة الدستور وقادة وممثلو القوى السياسية على قبوله في الدستور، جاء بسبب اختلاف الرؤيا والمخاوف العفوية التي بدأت مع محاولة تغيير النظام السابق والمتمثلة في تقييم العراق حيث توالت تصريحات رموز النظام المهزوم على ان هدف الاحتلال هو تمزيق العراق وتقسيمه الى دويلات، يضاف الى ذلك تصريحات من اعتادوا التدخل في الشأن العراقي من دول الجوار وتحذيرهم من تقسيم العراق وحرصهم على وحدته لكنهم ابقوا حدودهم مفتوحة لتصدير قوى الارهاب واشعال الفتن الطائفية التي من شأنها تمزيق العراق وكان فقدان التوازن السياسي والاجتماعي وسياسة الاضطهاد القومي والطائفي والسياسي منذ تأسيس الدولة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي والاهمال المتعمد للمحافظات من قبل المركز ومصادرة ثرواتها وخيراتها من اجل تنفيذ السياسات الطائشة للحكومة المركزية التي توجت بأسوأ نتيجة وهي احتلال العراق في القرن الحادي والعشرين، وبعد مرور اكثر من ثلاث سنوات على الاحتلال لم يستطع الحكم المركزي ابتداء من سلطة الائتلاف ومجلس الحكم وحكومة السيادة والحكومة المنتخبة حاليا تلبية مطالب واحتياج المحافظات وخير دليل على ذلك ما حدث في محافظتي المثنى والديوانية مؤخرا. ونعلم جيدا بأن المحافظ ما زال موظفا لدى الحكومة المركزية، كل هذا دفع بالاتجاه المعاكس الى المطالبة بالفيدرالية، ويستمر الجدل بشأن الفيدرالية ويأخذ ابعادا خطرة من خلال محاولة القادة المؤيدين والرافضين للفيدرالية لاصطفاف قواعدهم ومكوناتهم على التأييد والرفض للفيدرالية لتتحول الفيدرالية بذلك من وسيلة من وسائل الحكم منضبطة بدستور الى عقيدة قومية او طائفية وبالتالي غلق ابواب محاولة قراءتها بموضوعية وصولا للتوافق عليها. واذا قرأنا اهم مأخذ على الفيدرالية وهو التقسيم، لا نجد له اثرا في الدول التي اخذت بالفيدرالية منذ زمن طويل بل كان عاملا مهما في توحيدها وتماسكها وجعلها اكثر قوة، مثال على ذلك الولايات المتحدة الامريكية والمانيا وكندا واستراليا وسويسرا وغيرها، واغلب الدول في عالم اليوم تأخذ بهذا النظام بشكل او بآخر من دون ان يمس وحدتها، هذا على مستوى التجربة العملية، اما من الناحية القانونية فهناك الضمانة الدستورية التي تكفل الوحدة الوطنية وتجعلها ملزمة للجميع بقوة الدستور من خلال نصه على وحدة العراق ارضا وشعبا، وحدة العملة الوطنية، وحدة العلم، وحدة القوات المسلحة، وحدة الثروات الوطنية، وحدة التمثيل الدبلوماسي، تحديد صلاحيات الحكومة المركزية وصلاحيات حكومات الاقاليم، وعند نشوء أي نزاع بسبب ممارسة الصلاحيات بين المركز والاقاليم فأنه يخضع للمحكمة الاتحادية العليا للبت فيه بشكل ملزم لأطراف النزاع، إذن الفيدرالية لم تمزق تلك الدول، بل زادت في قوتها ووحدتها واسهمت بشكل فعال في زيادة معدلات نموها وتطورها، وخير دليل على ذلك، تجربة قريبة، دولة الامارات العربية المتحدة التي فاقت جاراتها تطورا ونموا فالفيدرالية كانت عاملا مهما في تطور المجتمعات ورقيها اخذت بها حتى الدول المتجانسة ذات التنوع الواحد، كما في دولة الامارات، واما مأخذ الثروات داخل الاقاليم واحتمال النزاع بشأنها والمقصود هنا بالثروات الطبيعية والمتمثلة بالنفط والمعادن الاخرى فالنص الدستوري الذي يصفها بأنها ملك للشعب العراقي وجعل اداراتها وتوزيعها واستثمارها من قبل الحكومة المركزية بشكل عادل على جميع ابناء الشعب العراقي من دون تمييز سيشكل هذا اضافة الى آليات ضمان تطبيق الدستور من خلال المملكة الدستورية العليا وغيرها امكانية كافية لتبديد أي شكوك او مأخذ وتجدر الاشارة هنا، الى ان مفهوم التوزيع العادل يقتضي التوزيع على اساس الكثافة السكانية وعلى اساس المناطق الاكثر احتياجا واشد تضررا وحرمانا، اما الثروات غير الطبيعية التي يتدخل في تكوينها ابناء الاقاليم فيجب ان تكون وارداتها الى حكومة الاقليم لخلق روح التنافس وحافز الابداع بين الاقاليم، الامر الذي من شأنه ان يصب في تطور الدولة الاتحادية ككل، كما تستفيد منه في تحصيل نسبتها من الضرائب وفي تقليص نفقاتها على الاقاليم المزدهرة اقتصاديا ومن المآخذ المهمة على الفيدرالية بأنها دعوة الى ترسيخ التنوع القومي والطائفي والديني، وقراءة بسيطة لهذا المأخذ نجد بأن هذا التنوع حقيقة قائمة لا يمكن الغاؤها وتتطلب الوحدة القائمة على اسس الاعتراف بوجودها واحترامها وعدم الغائها او تهميشها ومنحها حق المشاركة وحق الحكم من اجل خلق الايمان والحماس عندها بضرورة الوحدة الوطنية، فالوحدة العراقية بحاجة الى آليات عملية لصيانتها وليس شعارات كالتي رفعها صدام وما نجم عنها من قتل الملايين من ابناء الشعب العراقي وامتدت الى العرب والمسلمين. والفيدرالية هي آلية فعالة وعملية لترسيخ الوحدة، يضاف الى ذلك، اذا ما استطاع العراقيون، وهم يضعون خطاهم اليوم في المسار الصحيح، الايمان بمبدأ عدم التمييز وتحويله الى سلوك وكما يتجه المجتمع البشري المتقدم الى نبذ جميع اشكال التمييز وتحريمها وعندها يتخلى العراقيون نهائيا عن مشكلة التعامل مع الناس بوصفهم اكرادا او عربا او شيعة او سنة تلك التي اوجدتها انظمة الاستبداد طوال العقود الماضية، ومن الانتقادات للفيدرالية بأنها تجعل الدولة ضعيفة من خلال تفتيت مركزيتها، وفقهاء علم الدولة والدستور يذهبون اليوم الى ضرورة تخلي الحكومة المركزية عن الاعباء المحلية لحكومات محلية لضمان فائدتين في آن واحد، الاولى ترشيق الحكومة المركزية وجعلها اكثر حيوية بعد تخلصها من الترهل باتجاه المصالح العليا للدولة وعدم الانشغال بتبليط شارع في قرية نائية او فتح ترعة فيها او اقامة جسر عليها والفائدة الثانية ان الاقليم هو الادرى بما يحتاجه وهو الاقدر على تلبيته وهو الاسرع في انجازه وهو الاحرص على المحافظة عليه، ما سيوفر فارق نفقات كبيرة لو تمت المشاريع من قبل المركز وهي تتعلق بالنقل والكشف والدراسات واجور العمل وتأمين المستلزمات الاخرى لفريق عمل المركز، والاهم في هذه النقطة عملية الانتخاب وصنع الحكومة ففي المستوى المحلي تكون العملية اجدى من حيث معرفة الناخبين الدقيقة بالمرشحين ومن حيث وفاء المرشحين بعد فوزهم لناخبيهم عن الوعود التي قطعوها على انفسهم وهي تتعلق بالاصلاح المحلي وبالتالي يسهل مراقبتها والوقوف على جدية واخلاص المسؤولين المحليين على خلاف المركز حيث يكون الامر صعبا ابتداء من الجهل بالمرشحين ومسؤولياتهم الواسعة على مستوى البلاد بأكملها وما يلاقيه المسؤولون في المركز من عدم القدرة على تلبية احتياج الناخبين وبالتالي عدم الوفاء بعهودهم لهم، اما فيما يتعلق بتفتيت السلطة المركزية لمنع استبداد الحكام فهذه المسألة بحاجة الى تأمل لان الاستبداد السياسي يمكن ان يحصل لدى حكومات الاقاليم ويمكن ان يفوق الاستبداد السياسي المحتمل من حكام المركز، خاصة في العراق، حيث يتجه الدستور الدائم الى أن يجعل الحكم في المركز لا يمكن الفوز به من قبل مكون واحد او حزب واحد وابقى على نسبة الثلثين للتصويت على منح الثقة للحكومة من قبل الجمعية الوطنية وابقى على مجلس الرئاسة الثلاثي للاربع سنوات الاولى وبصلاحيات ليست قليلة على ان يصار بعد انتهاء الدورة الاولى الى رئيس ونائب واحد للرئيس يختاره الرئيس، هذه الموازنات والنسب المطلوبة ستمنع او تعيق الى حد ما انفراد مكون او حزب واحد بالسلطة وبالتالي تقل الى نسبة كبيرة احتمالية الاستبداد الحكومي في المركز وهذا على خلاف الاقاليم التي ربما ستضع دساتير محلية خالية من هذه الشروط والنسب، وخلوها يمكن ان يشجع على الاستبداد عندما يسيطر حزب واحد على مقاليد الامور في الاقليم في مجتمع ما زال يفتقد للتقاليد الديمقراطية، فمع ترسخ الديمقراطية في المجتمع لا خوف مطلقا من استبداد حزب او حاكم او فئة وكما نرى اليوم في المجتمعات الديمقراطية المتطورة يكون الفائز احيانا شخصا واحدا من دون مخاوف من ذلك كما هو الحال في الانظمة الرئاسية، واما القول بأن نبدأ تدريجيا باتجاه الفيدرالية وهذا يعني ان نمر بجميع المراحل الفاصلة بين المركزية والفيدرالية فهذا ينافي تماما الحكمة القائلة بأن نبدأ من حيث انتهى الاخرون لا من حيث بدأوا، واما كون الفيدرالية غريبة عن العراقيين فأن تاريخ دولة العراق يتمثل في كونه احد اقاليم الدولة الاسلامية التي استمرت نحو الاربعة عشر قرنا، اذا ما اعتبرنا كونه اقليم المركز في عصر الدولة العباسية، لكنها كانت فيدرالية تلائم الفهم السياسي والقانوني آنذاك.

تستطلع آراء المواطنين في الناصرية

الدساتير لا تولد كاملة والمهم إرساء الديمقراطية

الناصرية / حسين كريم العامل

> عبر عدد كبير من مواطني محافظة ذي قار عن غبطتهم وارتياحهم لصدور مسودة الدستور في موعدها المحدد واعرب عدد غير قليل منهم عن تقديرهم لقادة الكتل السياسية ولجنة كتابة الدستور لما بذلوه من جهد في صياغة دستور يرسي دعائم الديمقراطية ويلبي طموحات الشعب. وفي غبطة الفرح سجلت المدى انطباعات عدد من المواطنين في هذه المناسبة

خطوة بالاتجاه الصحيح

المحامي حسين الغالبي قال: يعد هذا الانجاز خطوة بالاتجاه الصحيح كون الدستور يرسي قواعد الديمقراطية ويحدد الحقوق والواجبات، فبدون الدستور لايمكن ان تسأل الحكومة او الجهات التنفيذية عما تفعله وتصبح الحكومة دكتاتورية. ونقول خطوة بالاتجاه الصحيح لان الدساتير لاتولد كاملة وهي عموما تحمل آليات تعديلها لتستجيب لتطورات المستقبل، ويعتبر الدستور الحالي اول دستور في المنطقة العربية يحقق المساواة بين تكوينات واطياف المجتمع ولهذا فهو يختلف عن دساتير الدول المجاورة.

اما الاستاذ المحامي سلمان الشويلي فقد عبر عن انطباعاته قائلا :
الاصل في الدستور ان يكفل الحقوق والواجبات لكل العراقيين بجميع اطيافهم والمساواة بينهم لتحقيق الرفاهية لان الدستور رأس الهرم بالنسبة للقوانين كونه يتمثل بمصدر السلطات وهو (الشعب) الذي وضع الدستور بجميع اطيافه وفئاته وشرائحه ولذلك فبدون الدستور لايمكن ان تسن وتشرع القوانين او تصدر القرارات او تسال السلطة التنفيذية او التشريعية او القضائية لذا فان الدستور يعتبر المصدر الاساس لجميع القوانين وهو اول بادرة في العراق منذ القانون الاساس حتى يومنا هذا لانه تضمن حقوق مهمة منها وحدة العراق والنص على ان الشعب هو مصدر التشريع واستقلالية القضاء وكونه ضامناً لكل ما فيه مصلحة للشعب والوطن وحماية الثروات الطبيعية للبلد.

مساواة

في حين قالت المهندسة اميرة لطيف عبد الله:
لقد شعرنا بالفرح والارتياح عند سماعنا الاتفاق على صدور الدستور ، وكلنا امل ان يضمن الدستور حقوقنا كنساء ويحقق المساواة بين جميع مكونات الشعب العراقي.
ووافقتها الرأي المحامية اخلاص عبد الزهرة قائلة:
ان صدور الدستور في هذا الوقت بالذات سيعزز الوضع الامني ويضمن صدور القوانين والتشريعات التي تتلاءم مع الوضع الراهن وتؤمن معالجة جدية للقضايا العالقة التي مازالت تعاني منها المؤسسات الحكومية. وكامرأة اتمنى ان يضمن الدستور حقوق المرأة بشكل عملي وان يضع حدا للتمييز بين العراقيين على اساس العرق او الجنس.

ضمان الحقوق

بينما عبر المحامي احمد حسن الهلالي عن انطباعاته قائلا:
لقد شعرنا بالفرح لان مسودة الدستور حققت التوافق بين جميع اطياف ومكونات الشعب العراقي وباعتقادي ان فقرات الدستور ستحقق طموحاتنا لا سيما في مسألة الضمانات الدستورية من خلال تاكيد الدستور على المحكمة الدستورية التي تعتبر الضامن الحقيقي لتطبيق مواد وفقرات الدستور بحيث لا يكون هناك غبن لأية فئة من فئات المجتمع العراقي وما يزيد الغبطة والفرح هو كتابة الدستور بايدٍ عراقية ١٠٠٪ ومراعاته القضايا الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

استقرار امني

اما الاستاذ مجيد محسن الزيرجاوي فقد قال:
نثمن الجهود التي بذلت من قبل اعضاء لجنة كتابة الدستور وقادة الكتل السياسية وكل مواطن ساعد اللجنة وساهم في طرح المقترحات.
وبالتالي فان تقديم مسودة الدستور للجمعية الوطنية يعتبر انجازا كبيرا يستحق التقدير ولا سيما اذا ما علمنا ان كتابة مسودة الدستور في الدول التي تتمتع باستقرار سياسي وامني تتطلب الوقت الطويل فكيف ببلد يعيش في غاية الصعوبة من النواحي الامنية والسياسية والاقتصادية لذلك فاني ارى ان تقديم المسودة سوف يساهم بشكل كبير في الاستقرار السياسي الذي قد يكون مفتاحا للاستقرار الامني والاقتصادي، ولو اني لم اطلع على المسودة بشكل مفصل لكن مطالعاتي للمقترحات التي نشرت في الصحف تجعلني ارى الدستور قفزة نوعية في دساتير المنطقة وتحقيق حلم كبير كان يراود الكثير من اصحاب الرأي من العراقيين.